

— اللغة العامية واللغة الفصحى —

تقدم لنا من القول في هذه المسئلة ما لم يبق معه محلٌ لمعاودة البحث فيها لولا ان رأينا من تحمس ارباب الاقلام عندنا وتضافرهم لصد هذه الغارة ما قدّرنا معه ان الخواطر قد صارت متأهبة لقبول ما يُلقَى اليها وما بشرنا بان القوم قد هبوا من غفلتهم واستيقظوا للذود عن آخر ذخيرة ابقاها لهم الدهر بل آخر مظهر يمثلهم في عالم الوجود ألا وهو اللغة التي هي عنوان الامة والمعنى الذي يشخص به كيائها وتمتاز به عن سواها . وقد طالما كانت هذه النهضة مما تمنيناها وتابعنا نداءنا بالتنبيه اليه والحث عليه فلم نصادف الا عيوناً ساهية وآذاناً صماء فالحمد لله ثم للقاضي ولمور الذي بعث تلك الهمم من رقبتها ولو بدفعة من الماء البارد . . .

ولقد كنا نتوقع بعد الذي شهدناه من استطرادة الخواطر على اثر ما اعلنه المؤيد من رأي المستر ولمور ان نرى من القوم غير ما رأيناه من طرق الدفاع عن اللغة واتخاذ الذرائع التي تضمن بقاءها وتجعلها بأمن من استئناف هذه الكثرة ولكننا لم نجد في جميع ما وقفنا عليه من المقالات الطويلة والرسائل المتتابعة الا ما يستفاد منه تسخيف رأي الخصم والاعلان برفض ما عرضه على الامة ثم مسحت الاقلام على هذا القدر واكتفى القوم بما حجّوا به المستر ولمور واصحابه وبقيت اللغة بحالها وهي بادية المقاتل

على ان مسئلة حياة اللغة او موتها لا تتوقف على اقناع الخصم بقوة البرهان او اخفامه بكثرة اللفظ ولا على رضى الامة بما عرضه القاضي ولمور او

إبائهم له فأننا لو فرضنا ان المشار اليه طوى كتابه او احرقه وأمنّا على اللغة من جهته لم نأمن عليها من جهة اخرى هي اشدّ خطراً عليها من كتاب ولمور واعظم وبالأ ونعني بها جهة الامة نفسها وبالحرى جهة علماءها وأئمتها فانهم هم المطالبون بحياة اللغة واليهم ينتهي ما يكون من بقائها او اضمحلالها . على ان ما ذكره المستر ولمور في مقدمة كتابه سواء كان الغرض منه مصلحة قومه كما تأوله المتأولون ام مصلحة الامة المصرية كما هو ظاهر قوله فإنه لا يخلو من مواضع استبصار حرية بأن لا يذهلنا عامل الحق على المؤلف او الاشفاق على اللغة او الدين ان ننظر فيها ونعمل بما تقتضيه قطعاً للسان الخضم وتداركاً لحال الامة . واهم تلك المواضع امران احدهما كثرة تشعب قواعد اللغة واتساعها الى ما يفوت الحافظة ويستغرق الزمن الطويل في تعلمها مما يكون عائقاً عن تحصيل سواها من العلوم والثاني قصور الفاظها عن اداء المعاني العلمية والصناعية وسائر مواضع الحضارة العصرية على ما اشرنا اليه فيما سبق وكلاهما لا ريب فيه ولا غنى عن تداركه

فاما الاول فن المعلوم ما بلغت اليه النحاة من كثرة المذاهب واختلافها وتعدد الاقوال في كل مسألة وكثرة المفترضات والمستنبطات مما يتشتت به ذهن الطالب ويعجز عن استيعابه لكثرتيه وربما قضى عمره بطوله في درس قواعد النحو ومراجعتها ولا يزال شيء منها غائباً عنه حتى لا يأمن اللحن احياناً من حيث لا يشعر . وذلك ان العرب كانت قبائل متفرقة لكل منها لغات ومذاهب تنفرد بها عن عامتها فلما جمع النحاة تلك اللغات تعين على المتأخر ان يتعلمها جميعاً ثم زادوا على ذلك كل ما سُمع في

الشعر شاذاً عن القواعد حتى في لسان الشاعر نفسه وحينئذٍ فمنهم من أطلق القياس على هذا الشاذ ومنهم من قصره على الضرورة . قال الاندلسي في شرح المفصل والكوفيين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه اصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين قال ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وانتم تأخذونها عن أكلة الشوآ وباعة الكواميخ^(١) . . . قلنا وما ذكر هو اصل الخلاف بين البصريين والكوفيين بل اصل هذا الفساد الذي طمى على اللغة والنحو حتى اصبح الخائض في مسائلهما كالخابط في ظلمات بعضها فوق بعض . وزد على ذلك ان منهم من كان يضع البيت من عنده يقصد به نصره رأي ذهب اليه او توجيه كلمة صدرت منه فيتناوله الاثمة عنه ويحتجون به في تصانيفهم فازداد الخرق بذلك اتساعاً والطينة بلة وقد ذكروا ان في كتاب سيبويه خمسين بيتاً من هذا القبيل لا يُعرف قائلوها وهناك شيء آخر يسمونه تركيب المذاهب وهو يشبه تداخل اللغات قال ابن جنّي وذلك ان تضمّ بعض المذاهب الى بعض وتلتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً . . . فاذا سميت رجلاً يبرى (مضارع رأى) فذهب يونس ان يصغر على يريّ بردّ الهمزة المحذوفة ومذهب سيبويه ان يصغر على يريّ مثل فتى وفتى لانه يكتب بالحقول على مثال التصغير . ثم ان يونس يمنع

(١) الضباب جمع ضبّ وهو دويبة برية تعرف بالخرذون وقيل الخرذون ذكر الضباب وحرش الضبّ صاده . واليرابيع جمع يربوع وهو دويبة نحو الفارة والكواميخ جمع كأمخ بفتح الميم وفسره في شفاء الغليل بالخلال يشهي الطعام

صرف يُرِيّ وسيبويه يصرف يُرِيّ فيقول من ركب المذهبين رأيت
يُرِيّاً بردّ الهمزة على مذهب يونس والصرف على مذهب سيبويه وهو
مذهب المازني

ويلحق بذلك كله من التعليقات والتوجيهات في كل مسألة بين ان
تُرَدُّ الى اصل كذا أو اصل كذا وان تجري على هذه اللغة أو تلك ما يفوت
الحصر ويستوقف البصيرة حائرة دون الحكم . وانظر في ذلك الى كلامهم
في اصالة المصدر أو الفعل وفي عامل المنادى والمستثنى واسماء الشرط وتعنين
نائب الفاعل في نحو قولك مرّ يزيد بين ان يكون الجارّ والمجرور أو المجرور
وحده أو الجارّ وحده أو شيئاً آخر غير الجارّ والمجرور اي المصدر المفهوم
من الفعل وفي مثل اعراب لا سيما وأجدك لا تفعل وكأنني بك شاعر ولا
عاصم اليوم والفرق بين البدل والبيان ومسائل الصفة المشبهة الى غير ذلك
مما اختلفت مذاهبهم فيه ولم يدعوا وجهاً مما يمكن ان يمثل للذهن أو يتوصل
اليه بقياس صحيح او فاسد الا طرقوه وجعلوه مجالاً للمحاكمة والجدال .
وهذا وامثاله هو الذي صير احكام اللغة الى ما شاع عنها من الصعوبة
والاشكال حتى صارت تُعدّ طلسمًا من الطلاسم أو كنزاً من الكنوز
المرصودة وهو كما ترى يرجع جله أو كله الى مذاهب النحاة واختلافاتهم
وليس من كلام العرب في شيء وانما هو صنيع من لا شغل له غير الصور
اللفظية يقلّبها على ما تحتمله من الوجوه فلم يدع في ذلك ولم يذر
ولا يخفى ان هذا التوسع كله مما لا يحتل اليوم فضلاً عن ان الكثير
منه لا حاجة اليه الا في بعض الاحوال لتخريج آية أو حديث أو بيت

من الشعر وهذا ليس مما يجب ان يحيط به كل طالب للغة والا لزم تعطيل
بقية العلوم والاقتصار على علوم العربية وحدها وهي لا تغني في مقام التنارع
العصري شيئاً

ولذلك فاول ما ينبغي الاهتمام به تأليف لجنة من ذوي البصائر السليمة
والعلم الصحيح تتولى كتب النحو بمثل ما فعل مؤلفو مجلة الاحكام العدلية
في الكتب الشرعية فيختارون من كل قاعدة اصح الاقوال وامثلها لتكون
مرجعاً لطالاب هذه الصناعة وتنبذ بقية الاقوال الساقطة والمذاهب المرجوحة
ويكون في ضمن ذلك اهمال كل ما يتعلق بالقرآآت المختلفة واللغات الشاذة
والضرورات الشعرية مما يترك الكلام عليه للتصانيف المختصة به بحيث
يتخلص النحو في الوجوه التي عليها الاستعمال ويكون ذلك ذريعة تتوحد بها
قواعد اللغة كما توحدت اللغة بالقرآن

ومثل ذلك يفعل بكتب متن اللغة فتنبذ منها اللغات المتروكة والالفاظ
الوحشية من كل ما لا يرى في الكتب المتداولة لهذا العهد وما لا يجوز
للفصيح استعماله على ما نص عليه علماء البيان لان هذه كلها مما يقتضي الاطالة
في الشرح الى حد الملل ويكثر التخليط على الطالب من غير فائدة . ثم يُنظر
في التعاريف المبهمة او المهملة ولا سيما تعاريف اسماء الحجارة والجواهر وانواع
النبات والحيوان على قدر ما يمكن التوصل اليه ولو بالادلة الوضعية والمناسبات
الاشتقاقية وترتب الالفاظ على وجه سهل المراجعة لا يكلف عناء ولا بحثاً
طويلاً بحيث تكون كتب اللغة عندنا على مثل ما هي عليه في اللغات
الاورية

فاذا امكن الوصول الى ذلك كان ولا جرم وسيلةً لتقريب منال اللغة على الوطني بحيث لا يبقى بمعزل عنها ولا يضطر ان يضع الزمن الطويل في تعلمها وسهل تناولها على الاجنبي فلا يجد فيها من العقبات ما يشكوه اليوم . وفي ذلك فوائد اخر اهمها بعد ما ذكر تكثير عدد المتعلمين في الامة وبالتالي شيوع اللغة الفصحى بين افرادها لتمكنهم من فهم كتبها وهذا ولا ريب من اكسد الاسباب لتصحيح لغة الافلام واللغة العامية جميعاً لان الكاتب حينئذ يتجدي ما يقرأه من الكتب الفصيحة واذا تكلم تجافى ما استطاع عن الالفاظ السوقية والتعابير السخيفة مما يؤدي الى ان تبطل شيئاً فشيئاً على تراخي الايام (ستأتي البقية)

—><—><—
لسان العرب لا يمسح —><—><—

بقلم حضرة الكاتب نجيب افندي الجاويش

ليس من غرضي في تدوين هذا المقال ابطال رأي من قال بضرورة ابدال لغة العرب الفصحى باللغة العامية وتقميصها اشكالاً اعتيقة لاتينية وبعبارة اخرى الاستعاضة عن صورة الحسناء بصورة الشوهاء فهذا شأن قد احتج عليه ونهضت براهين الكتبة والمحققين على ترينه وتجرينه وتضافرت الآراء الصائبة على انه رأي فائل ومذهب عاطل وانما غرضي الاقصى تذكير ابناء هذا اللسان الشريف وقد تنفع في هذا المقام الذكرى ان كل احتجاج بغير سعي عجز وكل اقوال لا يعقبها افعال بناء في الهواء وكلمات مكتوبة على صفحات الماء اقول هذا محرراً علماء الاسلام والنصرانية في مصر وسورية